



لجنة إعانة ضحايا القمع ودورها في التكفل بعناصر المنظمة الخاصة (1954-1948)

The Support Committee For Victims Of Repression And Its Role In The Support Of The Elements Of The Special Organization (1948-1954)

حورية جيلالي *

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Crasc) وهران

البريد الإلكتروني: djilali.houria76@outlook.fr

تاريخ النشر

2023/12/01

تاريخ القبول

2023/09/10

تاريخ الإيداع

2023/05/29

الملخص: هناك العديد من المواضيع الهامة والمحورية في تاريخ الحركة الوطنية التي لا تزال بحاجة إلى البحث والدراسة المعمقة، ولعل من أبرزها لجنة إعانة ضحايا القمع، التي لم تتل حقها من البحث والدراسة، رغم أهمية دورها في مرحلة حرجية جدا من نضال التيار الثوري الجزائري، وخصوصية فكرة التأزر والتلاحم والتضامن التي حملتها على عاتقها في ظل خطورة الظرف الذي أسست فيه.

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على بعض الجوانب الهامة للجنة إعانة ضحايا القمع؛ من حيث ظروف تأسيسها ونشاطها، والأساليب التي اتبعتها لتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: المنظمة الخاصة؛ جريدة الجزائر الحرة؛ حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية؛ الحركة الوطنية، التضامن، التوعية، الرعاية.

Abstract: Many important subjects in the history of the Algerian struggle still require in-depth research and study, of which among the most important we can cite "The Support Committee for Victims of Repression (C.S.V.R), which has only been approached superficially despite the importance of his role at a very critical stage in the struggle of the Algerian people, and the specificity of the idea of solidarity that he carried.

Through this article, we try to highlight some important aspects of the "The Support Committee for Victims of Repression", its creation, activity, and objectives.

* المؤلف المرسل

Keywords: The Special Organization; The Movement for the Triumph of Democratic Freedoms (MTLD); The journal "Algérie Libre"; the national movement, solidarity, outreach, care.

مقدمة:

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947 منعرج حاسم في مسار التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بوجه عام، فهي تجسيد لذلك التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية، وثمره لجهود الرعيل الأول من الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية توجت في الأخير بإنشاء هذه المنظمة، غير أن حلها أدى إلى تطورات جدية في الوضع العام وكان لابد لحزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" من اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة هذا الظرف الحرج، لتكون لجنة إعانة ضحايا القمع من أهم الاستراتيجيات المتبعة لحماية ودعم المعتقلين وعائلاتهم.

1. الإطار المفاهيمي

أولا- تعريف المنظمة الخاصة

هي أول منظمة سرية عسكرية، تابعة لحزب وطني و تمثل الجناح العسكري للحزب، وتعود نشأتها الى ندوة الإطارات التي عقدها الحزب في شهر ديسمبر 1946 . وقد اعتمد في هيكلتها على انتقاء أفضل المناضلين من حزب الشعب الجزائري لتجنيدهم في صفوفها، إلى جانب الفصل بين هذه المنظمة وباقي التنظيمات التابعة للحزب، حفاظا على السرية التامة (يوسف، 2002، 91)، كما اهتمت بالتدريب العسكري للمجندين، مع فصل جميع الإطارات والمناضلين المنخرطين فيها من جميع مهامهم، وإعلان ذلك لإبعاد الرقابة الفرنسية عنهم، وتم تقسيم التراب الجزائري إلى خمس عمالات؛ هي عمالة وهران، عمالة الجزائر، عمالة القبائل و عمالة قسنطينة (بوضياف، 2010، 17).

ووضع على كل منطقة رئيس (Harbi, 1985, 34) وسرعان ما تمكنت هذه المنظمة من اكتساب خبرة تنظيمية وعسكرية، خاصة بعد تدريبات أعضائها في كل من شرشال وعين وسارة، وكان لحسين آيت أحمد دور بارز في برمجة خطة الطريق للشق العسكري من التكوين الموجه للمناضلين، والتي وضعت في كتيب تمت المصادقة عليه من طرف هيئة الأركان في ملتقى تم تنظيمه في أواخر سنة 1948. (سعداوي، 2005 - 2006، 155). وتمكنت بفضل كل هذه التدابير من تنظيم عدة عمليات، كالهجوم على مركز بريد وهران في أبريل 1949، وتنظيم بعض العمليات العسكرية مثل الهجوم على منجم الونزة بتبسة، والهجوم على محافظ الشرطة ببودواو ضواحي العاصمة وغيرها. (بلفاسم وآخرون، 2007، 36 - 37).

مرت المنظمة الخاصة بثلاث مراحل أساسية، الأولى هي مرحلة التكوين وتمتد من 1947 إلى 1948، والثانية التي تمتد من ديسمبر 1948 إلى ديسمبر 1949، بلغت فيها المنظمة درجة عالية من التحضيرات أبدت فيها جاهزيتها لمباشرة العمل المسلح، والمرحلة الثالثة التي تعتبر أقصر المراحل، تمتد من جانفي 1950 إلى مارس 1950 (Harbi, 1985, 95)، عرفت فيها عدة اضطرابات بسبب اكتشاف أمرها، وخلال هذه المرحلة برزت لجنة إعانة ضحايا القمع.

وفي يوم 18 مارس 1950 تمكنت السلطات الاستعمارية من اكتشاف المنظمة الخاصة، لتبدأ على اثر ذلك عملية الاعتقالات والتحقيقات والمتابعات لمعظم عناصرها، ولازالت العديد من الأسئلة تطرح حول هذه العملية، وترتب عن الحادثة اضطراب كبير ونتائج وخيمة على حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان من بين المعتقلين أحمد بن بلة وأحمد محساس وأحمد يوسف.

وفي هذا الصدد ذكر محمد بوضياف أنه بمجرد بداية الاعتقالات في تبسة طالب المسؤولون بالتعليمات الواجب تطبيقها، وكان أول ما تمت الدعوة إليه هو التخلص من

الوثائق وتأمين العتاد (بوضياف، 2010، 20)، واتهمت إدارة الحزب شرطة العدو بالتآمر وتدبير المؤامرة لتحطيم الحزب (تقرير محمد بوضياف، ابن العقون عبد الرحمن، 1986، 116-120)، وفي ظل تزايد حملة الاعتقالات، وجد أعضاء المنظمة الخاصة أنفسهم في مواجهة هذه الحملة الشرسة، في ظل انشغال السياسيين بالانتخابات (M'hamed M'hamed، 1986، pp 11-12)، ليعتقل في هذه الظروف ما يقارب 400 عضو في المنظمة الخاصة، ولتبرير هذا القمع روجت الإدارة الاستعمارية إلى فكرة مؤامرة استعمارية كمبرر لقمع الحركة الوطنية (نقية، 2001، 131). وسرعان ما زاد التصعد داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، خاصة الصراع الذي طفى على السطح بين المصاليين والمركزيين. لتظهر في هذه الظروف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها، والتي كانت نواتها الأولى مجموعة من اللجان من أبرزها (بوضرياسة، 2014، 124).

- لجنة إعانة ضحايا القمع التي ظهرت في 23 أبريل 1948م
- اللجنة الجزائرية لمكافحة القمع، ظهرت في 06 جوان 1948م من أعضائها البارزين أحمد بومنجل وأندري ماندوز.
- لجنة الدفاع عن حرية التعبير، ظهرت في سبتمبر 1950م من أبرز أعضائها رؤساء الصحف المعروفة منها البصائر عن الجمعية يمثلها أحمد توفيق المدني والشيخ بعزيز وجريدة الجزائر الحرة عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يمثلها شوقي مصطفى وأحمد بودة وجريدة الجمهورية الجزائرية عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يمثلها أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، وجريدة الحرية عن الحزب الشيوعي الجزائري يمثلها أحمد عكاشة وهنري علاق.
- اللجنة ضد العنف، ظهرت هي الأخرى في مارس 1951م وضمت كل من حركة الانتصار والإتحاد الديمقراطي.

ثانيا/ لجنة اعانة ضحايا القمع

إن أساس تشكيل لجنة إعانة ضحايا القمع يتمثل في ترسيخ فكرة التضامن الشعبي، وهي ليست بالجديدة، حيث سبق وأن قامت الكشافة الإسلامية بمبادرة التضامن ومساعدة عائلات المجندين خلال الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك ما تقرر بعد التجمع الجهوي "لعين فزة" بتملمسان في ديسمبر 1941 بتأسيس صندوق مالي مخصص للحالات الخاصة والمستعجلة الطارئة يوضع تحت تصرف "شريف غوتي"، كما شارك فوج الأمل في عملية التضامن "اليوم التطوعي للكشافة" التي جاءت على شكل استعراضات للعناصر الكشفية، جابت أحياء مدينة وهران يوم 28 فبراير 1945، بهدف جمع التبرعات لصالح إخوانهم من الكشافة المجندين في الحرب العالمية الثانية (علوان، 2008، 110-111).

وعن ظروف تأسيس لجنة إعانة ضحايا القمع، فعلى اثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وبداية حملة الاعتقالات؛ تكفلت قيادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأعضاء المنظمة الخاصة وألحقهم بصفوف عناصر التنظيم السياسي، فعمدت إدارة الحزب إلى إرسال العناصر المبحوث عنها إلى الأوراس، وكلفتهم بمهمة توعية المناضلين وتكوينهم هناك، كما عملت قيادة الحزب على تعيين من يدافع عنهم في المحاكم.

ورغم وجود فئة من المناضلين تلوم إدارة الحزب وتتهمها بالتخلي عنهم، فالواقع أن الحزب قد اخذ على عاتقه التكفل بكل العناصر وتأمين الدفاع على المعتقلين. (الزبيري، 1984، 80). وفي هذا الصدد يؤكد أحمد بودة¹، أن الحزب قد التزم بالدفاع عن أعضاء المنظمة الخاصة الذين تم إلقاء القبض عليهم (العقون، 1986، 118)، وفي نفس الوقت نظم حملة دعائية مضادة للحملة الاستعمارية، وأوعز إلى جميع فروعها في الجزائر وفرنسا بنشر بيانات التهديد في الصحف ورفع الشكاوى إلى النيابة العامة، وتوزيع المنشورات الداعية إلى الاحتجاج ضد الاعتقال والتعذيب على المواطنين (سعداوي،

2007 ، 82-83)، وفي نفس السياق تبني الحزب أطروحة المؤامرة، التي عمل على إثباتها ، واعتبر الاعتقالات سياسية لأبد من مواجهتها (بوعريوة، 239، 2021) .

وسرعان ما أصبح عمل الإسعاف والإعانة الخاص بضحايا القمع وأسرههم والدفاع عليهم أمام المحاكم، عبئا ثقيلا على الحزب، فصار تكوين منظمة خاصة للقيام بهم ضروريا. وقامت قيادة الحزب لآجل ذلك بتأسيس لجنة إعانة ضحايا القمع يوم 23 أبريل 1948 (الزبيري، 1984، 75)، كان مقرها كان بساحة 17 أكتوبر 1961 (ساحة شارتر سابقا) حيث كان أعوان شرطة المخابرات يقومون بمراقبة شديدة عليها.

ضمت لجنة إعانة ضحايا القمع مناضلين من مختلف الأطياف السياسية (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيوعيين، النقابيين، الأحرار) (سعداوي، 2007، 89)، إلى جانب عناصر نشطة من المنظمات والأندية الثقافية والرياضية المدارس والكشافة الإسلامية الجزائرية، وضمت أطباء وقابلات (Alger Republicain, 24 Avril 1951, p2)، وتعاونت مع قضاة فرنسيين (Simon, 1984 , 135). وسرعان ما تم تأسيس لجانها الفرعية في مختلف أرجاء الوطن (سعداوي، 2007، 89)، وسعيا منها لتحرير المعتقلين السياسيين، اقترحت لجنة إعانة ضحايا القمع على كل البرلمانين مشروع قانون يطالب بحرية المعتقلين السياسيين (L'Algérie libre, 6 Juillet 1951, p4).

هكذا كلف كل من مصطفى شوقي وسعد دحلب وسيد علي عبد الحميد وعبد القادر وقواق بإنشاء لجنة هذه اللجنة، وخشي المناضلون الشيوعيون من أن تنافس هذه اللجنة الإسعاف الشعبي وتحل محله. حيث كان أمين سره رافيني قد لقي حتفه مع العيد العمراني نقيب محامي باتنة في منطقة الأوراس خلال الثورة التحريرية. (وقواق، 1993، 45) ولكن سعد دحلب أخذ على عاتقه إقناعهم بعكس ذلك وإزالة سوء التفاهم بين المجموعة.

وتشكلت لجنة إعانة ضحايا القمع، بعد الاتفاق مع إدارة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كمايلي: الأستاذ عبد القادر وقواق، رئيساً؛ السيد سعد دحلب، أمين عام؛ الأستاذ عمار بن التومي، أمين عام مساعد؛ الأستاذ عبد القادر الحاج علي، أمين المال؛ السيد عيسى العبدلي، أمين الصندوق المساعد؛ السيد سيد علي أداب، عضو دائم، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في البداية بمحل في 39 نهج لوني أرزقي (رامب فالي سابقا)، أعده لها صادق ريحاني الذي لقي حتفه خلال الثورة. (وقواق، 1993، 46)

2. نشاط لجنة إعانة ضحايا القمع وأهدافها

لبلوغ هدفها كانت لجنة اعانة ضحايا القمع مهيكله بقيادتها على المستوى الوطني والمحلي وتتلقى دعما من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي اهتمت بتأسيسها، وحتى من الجناح السري لهذا الحزب؛ أي عناصر من حزب الشعب الذين لم يتم اعتقالهم على اثر اكتشاف المنظمة الخاصة، وساهموا في تنشيط هذه اللجنة تضامنا مع إخوانهم المساجين، ومن هؤلاء بلعباس لخضر الذي كان عضو بحزب الشعب الجزائري وعمل بفرع وهران السابع، وقام بتوزيع بيانات بمدن العمالة ابتداء من 21 ديسمبر 1950، وبلغ عددها عشرة آلاف نسخة طبعت بتلمسان من قبل حميدو العربي. (FR. ANOM, Carton) (92//575-PRG,Oran,n1078)

ولتفعيل دورها وتوسيع نشاطها، تم تشكيل عدد كبير من اللجان الفرعية التابعة لها عبر التراب الجزائري، وعلى سبيل المثال فقد كانت اللجنة الفرعية لوهران في المقدمة، حيث جمعت ما قيمته 143.225 فرنك من التبرعات موزعة بين مدينة وهران (58.000 فرنك)، تلمسان (63.250 فرنك)، مغنية (14.500 فرنك)، نمور (7.355 فرنك)، وتم تقسيم هذه الأموال على الشكل التالي:

دعم العائلات (22.000 فرنك)، المطبوعات والنداءات (9.000 فرنك)، حوالات للمعتقلين (4.000 فرنك)، أغذية للمعتقلين (24.194 فرنك)، أجور أولية للمحامين

(50.000 فرنك) (L'Algérie libre, 15 Juin 1950, p1-2). وزادت اللجنة في تقديم النداءات للحصول على الدعم المادي بهدف التخفيف من معاناة الشباب الجزائري، وذلك رغم إدراكها لصعوبة الوضع الاقتصادي سواء في الجزائر أو في فرنسا (L'Algérie libre, 25 Aout 1951).

نشير هنا أنه و أمام تزايد الضغط الاستعماري وتضييق الخناق على المعتقلين السياسيين بالسجون، ولاسيما قيام السلطات الفرنسية بترحيل 76 معتقل إلى كل من سجن مستغانم، شلف، وهران، بجاية، تيزي وزو وباتنة بهدف، تشتيتهم وكسر شوكتهم؛ عبرت لجنة إعانة ضحايا القمع وبدعم الشعب الجزائري وعائلات هؤلاء المعتقلين على عزمها على مواجهة هذه السياسة التعسفية وركزت في ذلك على زيادة عدد اللجان الفرعية لها وخاصة في المدن التي رحل إليها المعتقلين، بهدف التخفيف من معاناتهم وإبراز قوة هذه اللجنة وعزم الشعب الجزائري على مواجهة هذه الأساليب الاستعمارية، وكان السجناء في المواجهة وبرز تكاثف كبير وتنسيق في المجهودات للضغط على الإدارة الاستعمارية بين لجنة إعانة ضحايا القمع والمساجين السياسيين وعائلاتهم ومختلف الجمعيات النشطة في تلك المرحلة²، حيث قام المعتقلون بسجن تيزي وزو بإضراب عن الطعام ابتداء من 23 جويلية صباحا ودام خمسة أيام بسبب رفض سلطات السجن توفير حاجياتهم وحقوقهم المشروعة، وقد رفض طبيب السجن زيارتهم رغم علمه بسوء حالتهم الصحية، ورغم نشر خبر هذا الإضراب عن الطعام عبر الصحافة، فإن سلطات السجن لم تحرك ساكنا ولم تستجب لمطالبهم، ليقوم نواب من الجمعية الجزائرية³ وعلى رأسهم مصطفى فروخي ومبارك جيلاني بطلب لقاء مدير المكتب المدني للحاكم العام لعرض الأمر عليه والسعي لإيجاد حل له ولكن السلطات الاستعمارية لم تحرك ساكنا. (L'Algérie libre, 27 Juillet 1951, P1)

أما تمويل هذه اللجنة فقد اعتمد على دعم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ناهيك عن التبرعات المتنوعة التي كانت تحصل عليها، وكانت تقوم بتنظيم حملات التبرع بشكل دوري وفي كل المناسبات داخل الجزائر وفي فرنسا، فمثلا بلغت قيمة التبرعات التي جمعت من مدينة Montbéliard حوالي 200.000 فرنك تم تحصيلها يوم 10 جويلية 1951. وفي مقال بجريدة الجزائر الحرة بعنوان " عمل وطني جدير بالاهتمام: لجنة دعم ضحايا القمع ، أنفقت أكثر من 8 ملايين لصالح 6000 محتجز ، سعت لجنة إعانة ضحايا القمع إلى نشر حصيلتها السنوية (L'Algérie libre, 6 Juillet 1951, p3)، وتحت عنوان " نشاط لجنة إعانة ضحايا القمع"، كتبت نفس الجريدة في صفحتها الرابعة أنه في سنة 1948 وبينما بلغ عدد المعتقلين الجزائريين بالسجون بالجزائر 3.500 معتقل، ارتفعت مصاريف لجنة دعم ضحايا القمع لتبلغ قيمة اجمالية قدرت ب 3.160.350 فرنك موزعة بين الدفاع عن المعتقلين (أجور المحامين) 825.000 فرنك، دعم عائلات المعتقلين 1.010.000 حوالات مالية للمعتقلين 80.000 فرنك، توفير الغذاء بشكل يومي للمعتقلين بالسجون 525.000 فرنك، ترحيل المعتقلين المفرج عنهم 210.000 فرنك، توفير الملابس للمعتقلين 320.000 فرنك .

أما في سنة 1949 فقد بلغت المصاريف الخاصة بلجنة إعانة ضحايا القمع 2.770.470 فرنك موزعة بما فيها الدفاع عن المعتقلين (أجور المحامين) 705.000 فرنك، دعم عائلات المعتقلين: 1.010.000 فرنك، حوالات مالية للمعتقلين 70.000 فرنك، توفير الغذاء بشكل يومي إلى السجون 450.470 فرنك، ترحيل المعتقلين المفرج عنهم 295.000 فرنك، توفير الملابس للمعتقلين 240.000 فرنك. بينما توزعت حصيلة نشاطات لجنة إعانة ضحايا القمع الخاصة بالسداسي الأول لسنة 1951، بين مستحقات المحامين (1.122.000 فرنك)، مستلزمات المعتقلين من غذاء وحوالات وملابس وغيرها (602.000 فرنك)، دعم العائلات (1.166.150 فرنك)، وارتفعت بذلك مصاريف لجنة

إعانة ضحايا القمع خلال السداسي الأول من سنة 1951 إلى 2.990.150 فرنك، وقد أشار المقال إلى حصول لجنة إعانة ضحايا القمع من اللجنة الفرعية لباريس وبفضل تبرعات المهاجرين بباريس، على أكثر من مليون فرنك، وقدمت اللجنة التهاني والشكر للمهاجرين الجزائريين بـ Montbeliard، الذين ساهموا بما قيمته 200.000 فرنك بمناسبة عيد الفطر (L'Algérie libre 25 Aout 1951)، ورغم الأزمة الاقتصادية والتعسف الاستعماري فعلى غرار باقي مناطق الوطن، ساهمت اللجنة الفرعية لكتلة إعانة ضحايا القمع لمدينة سوق أهراس بما قيمته 147.500 فرنك نقدا و 66.004 فرنك عينا لدعم عائلات المعتقلين، بينما بلغت قيمة مستلزمات المعتقلين 24.800 فرنك، بمجموع قدر بـ 238.304 فرنك، ناهيك عن مساهمة هذه اللجنة بخروف وعدة كيلوغرامات من السميد لعائلات المعتقلين، وقدمت هذه اللجنة الشكر لسكان هذه المدينة على هذا التضامن. (L'Algérie libre, 22Décembre 1951, p4)

إن ما يمكن قوله حول نفقات هذه اللجنة، أنه من شهر أبريل 1950 إلى غاية نوفمبر 1951 فقط؛ أنفقت هذه اللجنة لصالح لضحايا ما يعرف بالمؤامرة ما قيمته 4.031.280 فرنك، منها الدفاع: 1.250.000 فرنك، مستلزمات وحاجيات المعتقلين: 885.780 فرنك، دعم العائلات: 1.895.500 فرنك (L'Algérie libre. 22 Novembre) (1951, p2).

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو استغلال لجنة إعانة ضحايا القمع للمناسبات الدينية في استعطاف مختلف الفئات الشعبية لجمع التبرعات، فبمناسبة عيد الأضحى لسنة 1951، قامت فدرالية فرنسا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بباريس بتوجيه حملة تضامن، كانت لها نتائج جد هامة، ووجهت الأموال التي تم التبرع بها إلى خزانة لجنة إعانة ضحايا القمع بالجزائر، كما تقرر تنظيم حفلات يوم العيد لفائدة هذه اللجنة بالأحياء التي بها غالبية جزائرية وكذا مناطق تجمع العمال الجزائريين، أما مصادر الأموال التي

تم التبرع بها فكانت 100.000 فرنك من الوفد الدائم بباريس، 100.000 فرنك من المكتب الفدرالي، 50.000 فرنك من جريدة الجزائر الحرة (8 L'Algérie libre, 8 Septembre 1951).

كما توجه وفد من لجنة الدفاع عن ضحايا القمع إلى سجن البلدية بمناسبة عيد الأضحى المبارك لتقديم عدد من المساعدات العينية للمعتقلين السياسيين الموجودين به، ضم الوفد رجال ونساء، حملوا معهم عدد من القفف التي تحوي مساعدات عينية لهؤلاء المعتقلين (حسب الصورة المنشورة بالجريدة والملقطة من أمام سجن البلدية)، كما قدمت مساعدات أخرى إلى عدد من السجون التي يتواجد بها المعتقلين ومنها سجن الجزائر العاصمة، Palestro، تيزي وزو، وهران، شلف، معسكر، بجاية، سطيف، الأغواط، وتكونت هذه المساعدات من حلويات ومؤونة وملابس؛ ورغم العراقيل التي مارستها الإدارة الاستعمارية على هذه العملية، إلا أن هذه المبادرة تمكنت من خلق نوع من الفرحة في قلوب هؤلاء المساجين، كما حصلت عائلاتهم في نفس اليوم على مساعدات مادية وعينية. (L'Algérie libre, 8 Septembre 1951, p1)

وكانت الحفلات الفنية هي الأخرى مجالا لنشاط لجنة إعانة ضحايا القمع، وأوردت ذلك جريدة الجزائر الحرة في مقال لها بعنوان "تظاهرات فنية لصالح لجنة إعانة ضحايا القمع"، حيث تم تنظيم عدة حفلات فنية عبر التراب الفرنسي فيما بين 15 و 16 سبتمبر 1951، مع تخصيص عائداتها إلى لجنة إعانة ضحايا القمع بالجزائر، ومن أمثلة ذلك تنظيم سهرة فنية بباريس بقاعة Grange-aux-Belles، حضرها أكثر من 5000 من المناضلين، وبيعت لوحة لمصالي الحاج بالمزاد العلني وصلت قيمتها إلى 26.000 فرنك، وفي Saint-Fons (بضواحي مدينة ليون Lyon) لم تتمكن قاعة الحفلات من استيعاب 3000 عامل من الذين استجابوا لنداء الفرع الليوني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وبيعت هناك أيضا لوحة للقائد مصالي الحاج بالمزاد العلني بلغت قيمتها

25000 فرنك، وفي في St-Etienne وفي الحفل الذي نظم بقاعة l'Amicale laïque، حضره حوالي 3.000 جزائري، بيعت خلاله لوحة للأمير عبد القادر بالمزاد العلني بلغت قيمتها 35.000 فرنك، وفي نفس اليوم، نظمت حفلات مشابهة في عدة مراكز بفرنسا، ولاسيما في Douai، Lens، Roubaix، Valenciennes، Strasbourg، Sous-

Sochaux، le-Bois، وغيرها. (L'Algérie libre, 6 Octobre 1951, p1)

استغلت لجنة إعانة ضحايا القمع كل المناسبات للتعريف بنشاطها، فإلى جانب الأعياد والمناسبات الدينية، والحفلات الفنية؛ كانت المناسبات الرياضية هي الأخرى مناسبة لتحقيق أهدافها، فبمناسبة مباراة في كرة القدم بتونس بين نادي مولودية الجزائر ونادي حمام الأنف، أوقفت الشرطة الفرنسية شبانا جزائريين كانوا يجمعون مبالغ من المال لصالح السجناء السياسيين ويسلمون إيصالات تحمل اسم لجنة مساندة ضحايا القمع، فحزرت كراسات التواصل بحجة أنهم يقومون باكتتاب عمومي دون رخصة. (وقواق، 1993، 65).

الجدير بالذكر أن مهمة لجنة إعانة ضحايا القمع كانت جد صعبة في ظل تواصل القمع الاستعماري اتجاه الشعب الجزائري بشكل عام والمعتقلين بشكل خاص، وقد عملت على التشهير بالسياسة الاستفزازية التي تتبعها الإدارة الاستعمارية، وجعلت من الصحافة وسيلة لذلك ولاسيما جريدة الجزائر الحرة، حيث تطرقت في مقال لها إلى ظروف الإضراب الذي أعلنه المساجين بسبب الظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها، ولاسيما الوجبات الغذائية، والعزل في الزنزانات، وقد دام ذلك الإضراب خمسة أيام، ترتب عنه وضع عشرة مساجين بالزنزانة لمدة 90 يوما، بعد أن كانوا قد أخرجوا منها منذ 45 و60 يوما، وقد نددت لجنة إعانة ضحايا القمع بهذه الأساليب القمعية وطالبت بتحسين وضعية المعتقلين الصحية. (L'Algérie libre, 8 Septembre 1951, p4)

ومن جهة أخرى فقد كانت لجنة إعانة ضحايا القمع تحتفل بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتنظم الحفلات لاستقبال المعتقلين المسرحين، فعلى اثر إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين ، قام السيد عيسى، يوم 27 سبتمبر 1951 وباسم لجنة إعانة ضحايا القمع، بتقديم التحية للمعتقلين وشكرهم على شجاعتهم وصبرهم وعلى مواجهتهم أثناء المحاكمات وتحولهم من متهمين إلى متهمين، وبعدها قام السيد Pierre Laffont في كلمة مقتضبة وباسم Alger républicain بتقديم التحية لهؤلاء الوطنيين، بينما قام السيد دماغ العتروس العضو بالجمعية الجزائرية، بأخذ الكلمة ، وحيا باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المساجين الذين تم إطلاق سراحهم، وفي يوم 30 سبتمبر 1951 قامت لجنة دعم ضحايا القمع باستقبال ثمانية معتقلين تم الإفراج عنهم ، بمقر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، كما قدم كل من الإخوة بوجرودي مساعد رئيس بلدية الجزائر العاصمة وباسم النواب، السيد عيسى باسم لجنة إعانة ضحايا القمع، متحدث باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لضحايا المؤامرة " (L'Algérie libre, 6 Octobre 1951, p1).

في هذه الظروف وبعد سلسلة الاعتقالات، بدأت المحاكمات التي تم فيها إصدار أحكام ثقيلة ضد الجزائريين ولاسيما في بجاية ووهران وعنابة، وحسب " الجزائر الحرة"، فقد ازدادت المهمة صعوبة في ظل تواصل سياسة القمع، حيث بلغ عدد المعتقلين 313 شخص موزعون على الشكل التالي:

عدد المعتقلين	المدينة
150	الجزائر العاصمة
19	شلف
45	وهران
42	تيزي وزو
15	بجاية
12	سطيف
03	قسنطينة
03	أقبو
01	العلمة (St Arnaud)
37	البلدية
03	تلمسان

المصدر (L'Algérie libre 25 Aout 1951)

هذا دون إغفال عائلات هؤلاء المعتقلين ومعاناتهم، ومن جانب آخر فقد برز الدور القيادي لعناصر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ولاسيما في مدن وهران وتلمسان، حيث قام كل من سويح الهواري، فرحات محمد، تركي عبد القادر، الدكتور بن اسماعيل بومدين، وغرناطي بن شاعة وحاج موري، وحاج لحسن الملقب ب شاشو، وميمون عبد القادر، ومطهري أحمد (جيلالي بلوفة، 2011، 185-189) إلى جانب النائب العربي حميدو في تلمسان (D.A.W.O, S.L.N.A, Novembre 1952). ناهيك عن عدد هام من المحامين الذين تكفلوا بالدفاع عن المعتقلين، وغيرهم بدور مميز في تفعيل نشاط هذه اللجنة بطرق عديدة منها:

الدفاع عن المعتقلين السياسيين

تكفلت لجنة إعانة ضحايا القمع بالدفاع عن المعتقلين سواء في ذلك عناصر المنظمة الخاصة أو عناصر التنظيم السياسي، وواصلت نداءاتها المتتالية أملا في سخاء الشعب الجزائري للتخفيف من معاناة المعتقلين (L'Algérie libre 25 Aout 1951)، واستجذبت بمحاميين وطنيين وديمقراطيين من الجزائر وفرنسا؛ وأوكلت لهم مهمة الدفاع عن المساجين أمام المحاكم وزيارتهم بصفة منتظمة بالسجون لطمأنتهم على حال أسرهم

المعنوية والمادية والعناية بها؛ ومن أبرزهم عبد الرحمن كيوان، عمار بن التومي، حميد قسول، العيد عمراني، إلى جانب محامين من هيئة محامي باريس على غرار هنري دوزون Henry Douzon، بيار ستيب Pierre Stibe، ايف ديزال Ives Dechezelles (سعداوي، 2007 : 89)؛ وكان يتم توفير أجور المحامين من تبرعات الجزائريين النقدية والعينية (L'Algérie libre, 15 Juin 1950, p1-2)

نذكر هنا أنه في المحاكمات الكبرى التي كان يتوقع فيها عقوبات شديدة كانت اللجنة تكلف للدفاع محامين فرنسيين على غرار ما كانت تفعله حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهو ما حصل غداة انتخابات المجلس الجزائري لما أُلقي القبض على العشرات من المناضلين. وانضم إلى المحامين الفرنسيين محامون جزائريون. فكانت اللجنة تكلف كل من الأستاذ صالح زيدي والأستاذ عمار بن التومي للدفاع عن المعتقلين بصفة منتظمة في مدينة الجزائر، وتدفع لهما الأجر، كما تولى الدفاع بقسنطينة ابن الحاج السعيد والحاج ادريس وآيت أحمد وببجاية الأستاذ مبروك بن لحسن وبياتة الأستاذ النقيب العيد العمراني وبسطيف الأستاذ أرزقي والأستاذ سيدي موسى والأستاذ الأخضر العقون وبتيارت الأستاذ رحال وبتلمسان الأستاذ الحصار والأستاذ الحاج سليمان وبمعسكر الأستاذ شرقي محي الدين. مع الإشارة هنا إلى تكفل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع أيضا بدفع مصاريف تنقلات المحامون وإقامتهم بالجزائر ولاسيما الأجانب منهم، رغم أنهم لم يطالبوا قط بأجرة عملهم (وقواق، 1993، 47)

وفي هذا الصدد نذكر التصريح الذي أدلى به السيد وقواق عبد القادر رئيس لجنة إعانة ضحايا القمع والذي أورده جريدة Alger Républicain، حيث جاء فيه: "عقدت الجمعية العامة السنوية للجنة إعانة ضحايا القمع يوم 18 أبريل 1951، وقدم رئيسها السيد وقواق التقرير السنوي للجنة، وركز على تقديم الشكر لكل الحاضرين، وهنا المتبرعين الذين لم يتأخروا عن تقديم الدعم لضحايا القمع والمعتقلين. كما دعا كل الجزائريين والجزائريات

إلى مواصلة دعمهم للتخفيف من معاناة هؤلاء المعتقلين وضحايا القمع"، وبلغت قيمة الأموال المخصصة لتوفير حاجات المعتقلين في كل من البلدية، الجزائر، تيزي وزو، وهران وبجاية وشلف ومستغانم وعنابة 745.580 فرنك بما فيها الغذاء واللباس والسجائر وغيرها. (Alger Republicain, 24 Avril 1951, p2). ولم تفوت لجنة إعانة ضحايا القمع أية فرصة في شكر المتبرعين الجزائريين الذين استجابوا لندائهم بدعمهم لضحايا الاستعمار وعائلاتهم، كما قدمت الشكر للمحامين بباريس وعلى رأسهم المحامي René، و Pierre Stibe، و Deche-zelles، و Douzon، و Braun الذين تكفلوا بكفاءة وبكل قوة بالدفاع عن المعتقلين السياسيين ضحايا القمع الاستعماري (L'Algérie libre, 2 0octobre 1951).

وعلى اثر محاكمة المتهمين في قضية الهجوم على بريد وهران، كلفت لجنة المساندة للدفاع عنهم الأستاذ أشيل سارنة الذي كان من أكبر المحامين المتخصصين في الجنائي صحبة الأستاذين محمد الصغير بالبقرة والأستاذ تيفيني المحامين بوههران؛ لكن تلك المحاكمة الكبرى التي بذلت الشرطة كل قواها لتوجهها ضد حركة الانتصار لم تحصل لأن أهم المتهمين فيها نجحوا في الفرار (أحمد بن بلة ومحساس) من سجن البلدية ولم تتجح الشرطة في القبض عليهما رغم جميع التفتيشات عبر الوطن. (وقواق، 1993 ، 62)

أما بعد اندلاع الثورة المسلحة، فقد التحقت بالمحامين عن المعتقلين السياسيين أسماء جديدة، في بداية سنة 1955 على غرار الأستاذ محمد الحاج حمو والأستاذ عبد الرزاق شنتوف، وغوثي بن ملح، ثم الأستاذ كرانج، وسماجة الذين كانوا من مناضلي الحزب الشيوعي، إلى جانب بوزيدة، لتكون هذه هي النواة الأولى للمحامين الذين دافعوا عن السجناء خلال الثورة. (وقواق، 1993 ، 65). وفي يوم 30 أكتوبر سنة 1953، شكر وقواق عبد القادر باسم لجنة الدفاع كل المحامين الذين جاءوا للدفاع أمام مجلس قضاء

الجزائر عن المناضلين المتهمين بالمساس بأمن الدولة الخارجي، وشاركوا في المرافعة عن المعتقلين في محاكمة يوم 29 أكتوبر من سنة 1953 ، كما أقامت لجنة الدفاع حفلة شاي تشريفا للمحامين غداة هذه المحاكمة دعت فيها عدة شخصيات بمقهى الحي اللاتيني على شرف الأساتذة بريت المحامي بنقابة لندن ونوردمان وستيب المحامين بنقابة باريس، وكانت تلك الشخصيات تمثل مختلف المنظمات الجزائرية: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري وجمعية النساء المسلمات الجزائريات والكشافة الإسلامية الجزائرية، والإسعاف الشعبي وتجمع الشباب الجزائري، إلى جانب الصحف الديمقراطية على غرار الجمهورية الجزائرية، والجزائر الحرة، والجزائر الجمهورية، والحرية والبصائر، وصوت الشباب مع نواب من البلدية ونواب من المجلس الجزائري ومحامين من نقابة الجزائر.

مساعدة وإعانة عائلات المعتقلين

اهتمت لجنة الدفاع عن ضحايا القمع بجمع التبرعات وتوزيع المعونات الغذائية على عائلات المعتقلين خلال مختلف المناسبات الدينية. (D.A.W.O, S.L.N.A, N 483, Juin 1950) حيث تكفلت بتوزيع المساعدات على عائلاتهم إما في شكل مبالغ مالية بفضل الاعتمادات التي خصصتها إدارة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أو في شكل مساعدات عينية بواسطة بطاقات التموين المخصصة لهذا الغرض، كما كان عيسى العبدلي وسيد علي أدا ب أيضا يوزعان على بعض الأسر إعانة عينية من بن وسكر وأرز وحبوب متنوعة، والسميد والخضر وحتى الملابس. (وقواق، 1993، 47).

وفي هذا الصدد نتطرق إلى ما ورد في جريدة الجزائر الحرة بعنوان (Solidarité Algérienne) حيث ذكرت أن التبرعات التي حصلت عليها لجنة إعانة ضحايا القمع، سمحت بتوفير بعض حاجيات عائلات المعتقلين وإبعاد شبح الجوع والعوز عنهم، كما تم

توزيع عدد من الطرود التي تحتوي على الملابس والمثونة على المعتقلين داخل السجون الاستعمارية، ليتم بذلك تخفيف معاناة الوطنيين وعائلاتهم، بفضل سخاء ودعم الشعب الجزائري"، وواصلت الجريدة قائلة أن نجاح هذه الحملة التطوعية قد أبرز مدى تلاحم الشعب الجزائري ودعمه لحركة التحرير الوطني ومبدأ الاستقلال، وكانت خير جواب من الشعب الجزائري على مساعي الشرطة والإدارة الاستعمارية لفصل الشعب الجزائري عن حزب حركة الانتصار للحريات، الديمقراطية. (L'Algérie Libre , 1aout 1950)، ووجهت نداءاتها من جديد بين أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، ورغم ضيق الوقت، فقد كانت هذه الحملة موفقة، وتم فيها جمع ما قيمته 1.345.882 فرنك تتضمن:

100.000 من الوفد الدائم لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بباريس، جريدة L'Algérie libre من باريس 50.000 فرنك، بينما كانت مساهمة الدوائر 5، 13 و 14 بباريس بما قيمته 40.000 فرنك، الدائرة 12 بـ 15.750، Montrouge و الدائرة 15 بـ 31.127، الدائرة 18 بـ 68.682، الدائرة 20 بـ 21.020 فرنك، الدائرة 11 بـ 16.255 فرنك، Saint Denis بـ 13.445 فرنك، Clichy بـ 27.950 فرنك، Colombes بـ 27.637 فرنك، Argenteuil بـ 5.900 فرنك، Levallois بـ 19.385 فرنك، Boulogne بـ 22.780 فرنك، وغيرها وبلغت القيمة الإجمالية لهذه التبرعات 1.345.882 (L'Algérie libre, 20octobre 1951).

ولم يستثن المعتقلون من هذه المساعدات، حيث كانوا يستلمون حصصهم من المواد الغذائية حسب ما تسمح به الإمكانيات المالية، وحسب التقرير الخاص بتسيير هذه اللجنة والذي صرح به السيد وقواق؛ فقد بلغت قيمة الأموال المخصصة لدعم عائلات المعتقلين 498.270 فرنك نقدا إلى جانب مساعدات عينية (قمح، زيت، سكر، معجنات وغيرها)، ناهيك عن توفير الفحوص الطبية لهذه العائلات من طرف أطباء وقابلات أعضاء في لجنة الدفاع عن ضحايا القمع" (Alger Républicain, 24 Avril 1951, p2)، وفي

المناسبات الدينية كانوا يستلمون أيضا الحوالات المالية والملابس والكتب. (بن يوسف بن خدة، 2012، 229-230)

ونشير هنا إلى حصول المعتقلين على دعم شعبي كبير خلال شهر رمضان خاصة، فبعد نداء لجنة إعانة ضحايا القمع بالجزائر العاصمة، استجاب أغلبية طباطبي القصبة، وصارت عشرات الوجبات تجمع كل يوم وتسلم إلى حراس السجون ويقوم بتنسيق هذه الإعانة المادية إلى المساجين وأسراهم عيسى العبدلي وسيد علي أدا.

تعبئة الرأي العام حول قضية المعتقلون

لجأت لجنة إعانة ضحايا القمع إلى السعي لتفعيل التضامن مع هؤلاء المعتقلين وذويهم، وذلك من خلال تعريف الرأي العام بمعاناة المساجين عبر الصحافة والبيانات. فقد جاء في جريدة الجزائر الحرة (L'Algérie libre, 1aout 1950) مقال بعنوان التضامن الجزائري "تطرق إلى حملة الاعتقالات الشرسة التي وقعت عبر التراب الجزائري، أين تم إلقاء القبض على مئات الجزائريين، وفي سبيل مساعدتهم قامت لجنة إعانة ضحايا القمع بتوجيه نداء بالجزائر وفرنسا مما جاء فيه: "هذه الحملة الواسعة كانت لها نتائج ناجحة، حيث استجاب لها عديد الجزائريين من الجزائر وفرنسا بتقديم تضحيات كبيرة مستجيبين لنداء لجنة إعانة ضحايا القمع، كانت التبرعات من كل نوع تتهاطل على مركز الجزائر، وتواصل الدعم الشعبي طيلة شهر رمضان حيث قام سكان المدن التي تمت الاعتقالات بها بتوفير وجبات الإفطار الساخنة لهم، وحسب نفس المصدر فقد استقبل الجزائريون هذه الحملة لصالح المعتقلين الذين يناضلون من أجل حرية الجزائر بصدر رحب ساعين إلى مساعدة الوطنيين المعتقلين. وفي فرنسا أيضا أصر الجزائريون الذين تعرضوا للنفي بسبب البؤس والظلم على المشاركة في هذه الحملة التطوعية لمساعدة المعتقلين وعائلاتهم، رغم الصعوبات التي يواجهونها هناك، وفي هذا الصدد نظم العمال الجزائريون من سوشو Sochaux و مونتيليارد Montbéliard و هيريونكور Hérioncourt و

شارلوا Charleroi و ميلوز Mulhouse حملة اشتراكات تمكنوا من خلالها من جمع ما قيمته 88000 فرنك؛ تم توجيهها إلى لجنة إعانة ضحايا القمع مرفوعة برسالة مما جاء فيها: "نحن المنفيون نساند وبكل قلوبنا إخواننا ضحايا القمع الاستعماري ونتعهد بتقديم المساعدة كلما أمكننا ذلك لأولئك الذين ضحوا بحريتهم من أجل حرية الوطن" لقد عبرت هذه الحملة على روح التضامن التي تميز بها الجزائريون المتواجدون بفرنسا مع إخوانهم المعتقلين.

أما مقال " التفاتة يجب ذكرها" بنفس الجريدة جاء فيه " حتى المرضى شاركوا في هذه الحملة التطوعية رغم قلة إمكانياتهم، لمساعدة المعتقلين داخل السجون الفرنسية. ولعل أفضل مثال هو قيام المرضى الشمال إفريقيين في فرنسا بمستشفى Bobogny بجمع ما قيمته 2000 فرنك تم توجيهها إلى لجنة إعانة ضحايا القمع، بينما قام المرضى الشمال إفريقيين بمستشفى Champcueil بجمع حوالي 2300 فرنك لصالح ضحايا القمع. وقامت لجنة الدفاع عن ضحايا القمع بالجزائر العاصمة بتقديم أسمى عبارات الشكر لكل هؤلاء المرضى مع الدعاء لهم بالشفاء. (L'Algérie libre, 1aout 1950).

وفي نفس السياق عمدت لجنة إعانة ضحايا القمع ولجانها الفرعية على التنديد الإعلامي عبر منبر الصحافة بالعقوبات التي فرضها القضاء الفرنسي على المعتقلين السياسيين والتي بلغت 402 شهر سجن، و 540.000 فرنك غرامة، و 55 سنة سجن ومنع من الحقوق المدنية (L'Algérie libre, 20octobre 1951)، كما تدعمت هذه الحملة من طرف كل الجزائريين ولاسيما المهاجرين من كل مكان (L'Algérie libre, 17 Novembre 1951, p3). وللتشهير أكثر بالسياسة الاستعمارية فقد عمدت لجنة إعانة ضحايا القمع إلى تشجيع حضور وبصفة شهود نفي شخصيات فرنسية معروفة بأفكارها الحرة مثل "كلود بوري" الصحافي المشهور، "أندري مندوز" الأستاذ بجامعة باريس، بينما أرسل من تعذر

عليه السفر إلى الجزائر والحضور للإدلاء بشهادة، رسالة تأييد وتضامن مع المساجين.
(وقواق، 1993، ص60)

وهنا نورد تصريح اللجنة إعانة ضحايا القمع أورده جريدة Alger Républicain، جاء فيه أنه "وبمبادرة من طرف اللجنة الفرعية للجنة إعانة ضحايا القمع، قام وفد بقيادة السيد سويح مساعد رئيس بلدية وهران، والعضو بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD، رفقة السيد Pelozuelo الذي كان مستشار عام بوهران، إلى جانب كل من فضيل مصطفى من الحزب الشيوعي الجزائري، شنغال محمد Chengal من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بزيارة إلى السجن المدني لمدينة وهران، للتدبير بعدم الترخيص بإيصال القفف الجماعية التي تحوي مؤونة المساجين هناك، غير أن مدير السجن وحسب تصريح لجنة الدفاع عن ضحايا القمع، رفض استقبال هذه المفوضية بسبب عدم تمكنه من تبرير أسباب هذا الرفض، ليتجه بعد ذلك هذا الوفد إلى مقر المحافظة أين استقبلهم السيد Julia رئيس المكتب المدني للبلدية، وعرضوا عليه الأمر في محاولة منهم لإيجاد حل للوضعية السيئة للمعتقلين السياسيين" (Alger Républicain, 02 aout 1951). وبمناسبة ما يعرف بالمحاكمة الكبرى، أصدرت لجنة إعانة ضحايا القمع كتيباً لم يوزع لأن الشرطة حجزته فوراً، وقام المحامي عبد القادر وقواق بنشره في كتابه على حالته الأولى قصد اطلاع القراء على جانب من جوانب مقاومة شعب الجزائر للاستعمار.
(وقواق، 1993، ص60).

إيواء المناضلين الفارين من البوليس الفرنسي

وذلك من خلال إيجاد ملاجئ آمنة لهؤلاء المناضلين، حيث تمت الاستعانة ببعض المقرات الكشفية التي تحولت إلى مخابئ مؤقتة لإيوائهم إلى أن تهدأ الأمور، فعلى سبيل المثال وجه فوج مدينة الغزوات نشاطه نحو مداشر المنطقة، بعد تضيق الخناق عليه في المدينة، وقد استغل قادته سنة 1951 كافة مناسبات الزواج بمنطقة الغزوات لجمع

تبرعات الحاضرين بدعوى دعم النشاط الكشفي، ولكن الحقيقة - حسب تقرير الشرطة الفرنسية- أن هذه التبرعات موجهة للمعتقلين السياسيين (D.A.W.O, boîte N6992,) (22/10/1951)

في هذا المجال نذكر ما قاله عبدلي عيسى رئيس لجنة إعانة ضحايا القمع في اجتماع عام أمام ممثلي الفروع الإقليمية عن عمالات الجزائر وقسنطينة ووهران يوم 27 ديسمبر 1951 الذي انعقد بمقر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (كان مقره كائن ب 2 ساحة شارت، مدينة الجزائر)، عن الوضع المالي وتفاصيل المساعدات المقدمة خاصة خلال سنة المحاكمات التي طالت أعضاء المنظمة الخاصة على اثر سلسلة الاعتقالات سنة 1951، وذكر أنه رغم التبرعات والدعم والتضامن الشعبي إلا أن الوضع ظل حرجا. مع الإشارة هنا إلى أنه وحسب تقرير السيد وقواق الذي نشر بجريدة Alger Republicain بتاريخ 24 أبريل 1951 فقد ارتفعت مصاريف لجنة الدفاع عن ضحايا القمع خلال هذه السنة إلى 2.144.553 فرنك نقدا، إلى جانب حوالي 900.000 فرنك دعم، وذكر أنه على اللجنة مواجهة الموجة الجديدة من القمع التي يعاني منها الشعب، فالاعتقالات متواصلة، والمحاكمات متتابة، وذكر انه على كل الجزائريين تقديم الدعم لهذه اللجنة ، ودعا الجميع إلى تقديم دعمهم وتبرعاتهم إلى السيد عيسى العبدلي (عضو باللجنة)⁴. (Alger Republicain, 24 Avril 1951, p2).

ومن نشاطات لجنة إعانة ضحايا القمع أيضا رفقة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حضور المحاكمات ودعوة الجماهير الجزائرية ومختلف المناضلين إلى الحضور والتجمهر أمام المحاكم لتتبيه الرأي العام وتذكيره بقضيتهم، على غرار حضورها محاكمة 56 معتقل بسجن البليدة يوم 14 ديسمبر 1951، والتي تم تأجيل الحكم فيها إلى يوم 11 جانفي 1952 (L'Algérie libre, 22novembre 1951)

نشير هنا أنه يمكن تصنيف ضحايا ما عرف بالمؤامرة إلى مجموعتين رئيسيتين: المعتقلين والمطاردين. وفيما يخص المجموعة الأولى فقد تبنى الحزب قضيتها دون أي حرج لكونها تتماشى مع أطروحة المؤامرة التي تنكر وجود المنظمة وتعد الموقوفين مناضلين في صفوفه اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية، فوجهت لجنة إعانة ضحايا القمع التابعة له نداء إلى الشعب للوقوف إلى جانبهم، واستجابة لذلك، تكونت لجان فرعية في مختلف أنحاء الوطن، اهتمت هذه اللجان بالمساندة المالية للمعتقلين كإرسال الوجبات الدافئة إليهم وتوزيع المعونات المالية والعينية على الأسر الفقيرة منهم، إلى جانب المساعدة المعنوية كزيارتهم بصفة منتظمة في السجون والإشهار لصالح قضيتهم وتوكيل المحامين للدفاع عنهم. (وقواق، 1993، 55-56)

وفيما يتعلق بالمناضلين المطلوبين، فقد تم إلحاق البعض منهم بصفوف التنظيم السياسي، بينما تم توزيع الآخرين بين عائلات مناضلي الحزب أو المتعاطفين معه، وكان هؤلاء يستفيدون من منحة مالية حسب الإمكانيات المادية المتوفرة لدى إدارة الحزب، أما عناصر المنظمة الخاصة الذين نجوا من القمع فقد ألحقوا بصفوف التنظيم السري، وكلف كل من محمد بوضياف وماروك بتلخيص التقارير الواردة من شتى الولايات، أما ديدوش مراد والعربي بن مهيدي وشرقي إبراهيم وعبد الحفيظ بوصوف وعبد المالك رمضان، فقد أوكلت لهم مهمة قيادة الدوائر التابعة لولايات الوسط والقطاع الوهراني. (بن يوسف بن خدة، 2012، 230)

3. مكانة لجنة إعانة ضحايا القمع في الحركة الوطنية

يمكن القول أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سعت لتنظيم هياكلها وعملت على اختيار الإطارات وتحديد مهامهم والتغلغل في الجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية والرياضية (FR .A.N.O.M ,boite n° 9Cab 81,S.L.N.A n 3206)، ونشير هنا إلى الدور البارز الذي قامت به جمعية النساء المسلمات الجزائريات من خلال الزيارات التي كانت

تقوم بها إلى عائلات المعتقلين ودعمهم ماديا ومعنويا، على غرار الزيارة التي قامت بها إلى السيدة كركبان التي تعرضت للتعنيف الشديد من قبل الشرطة الاستعمارية عند إلقاء القبض على زوجها وذلك رغم تقدم حملها، وجاءت هذه الزيارة بعد إنجاب هذه السيدة لمولودتها، كما قامت نساء الجمعية بزيارات دعم لعدد من العائلات على غرار عائلة عبد

الحמיד من الجزائر العاصمة ولخضر من حسين داي. (L'Algérie Libre, 1juin 1950) ووظفت هذه اللجنة لحماية وإعانة المعتقلين من أعضاء المنظمة الخاصة تغطية لدور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في هذا المجال، حيث أنفق الحزب ما يزيد عن ثلاثين مليون سنتيم في الفترة ما بين 1948-1953، كمساعدات للمعتقلين وعائلاتهم (L'Algérie Libre, 3 octobre 1953)، وكان يؤمّن اتصالاته مع المعتقلين بفضل وساطة المحامين بينما أوكلت المهام ذات الطابع السري إلى عبد الرحمن كيوان (بن يوسف بخدة، 230). وقد ورد في جريدة الجزائر الحرة L'Algérie libre مقال بعنوان " لجنة إعانة ضحايا القمع تطور حملتها"، ذكر فيه أن اللجان الفرعية لهذه اللجنة يقومون بتنظيم حملات للتبرع لصالح المعتقلين داخل السجون" مما جاء فيه " تواصل لجنة إعانة ضحايا القمع التي تم تشكيلها في أبريل 1948 مساعيها لدعم المعتقلين داخل السجون، وهي تهتم بشكل كبير بمصيرهم وبتقديم الدعم لهم ولعائلاتهم، كما تعمل من خلال المساعدة القانونية لهؤلاء المعتقلين أمام المحاكم بالجزائر على الرفع من معنوياتهم والتأكيد بتوفير الدعم والنصائح القانونية لهم (L'Algérie libre, 1 aout 1950).

يعتبر تأسيس لجنة إعانة ضحايا القمع من أبرز مظاهر لتضامن الشعبي داخل وخارج الجزائر، والتي أظهرت تبلور الوعي الشعبي وإدراكه لأهمية الوحدة، إلى جانب لجنة الدفاع عن الحرية والرأي سنة 1950، وهما اللجنتان اللتان تمثلان الأرضية التي سبقت ميلاد " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" (رخيلة، 1995، 129) كما ذكرنا أعلاه. و لقيت هذه اللجنة استحسان ودعم كل من جمعية العلماء المسلمين

الجزائريين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ناهيك عن دعم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث هنا كل منهم لجنة إعانة ضحايا القمع على المجهودات التي بذلتها منذ 1948 لصالح المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، كما عبروا عن دعمهم لها في مطالبتها بتحرير المعتقلين، ووجهوا دعوة لكل الديمقراطيين ورجال القانون لمساندة هذا المطلب، كما قرروا تنسيق نشاطاتهم للتمكن من تحرير المعتقلين، وقد مثل جمعية العلماء في هذا الموقف الشيخ العربي التبسي، بينما مثل الدكتور أحمد فرنسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأحمد مزغنة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (L'Algérie libre, 6 Juillet 1951, p3)

وعن نشاط هذه اللجنة في قسمة السمندو (زيغود يوسف حاليا، بالشمال القسنطيني)، فقد تكفل محمد الصالح ميهوبي⁵ الذي كان عضو بهيئة أركان قيادة المنظمة الخاصة فرع السمندو تحت القيادة العامة لزيغود يوسف، بإيواء وتمويل المناضلين الملاحقين أمنيا وعددهم 12 بينهم قرين بلقاسم من الأوراس ومناضلين من سيدي علي بوناب والبقية من دوار الصوادي والخرفان، وأصبح مسؤولا للجنة الدفاع عن ضحايا القمع ببلدته، وقد تم إلقاء القبض عليه وهو بصدد جمع التبرعات لفائدة المناضلين الملاحقين أمنيا، وواصل محمد الصالح ميهوبي نشاطه في قسمة الحزب ليجمع بين النضال السياسي العلني والنضال السري، مع السعي للتنسيق مع زيغود يوسف والمناضلين الملاحقين أمنيا والتكفل بهم، وهي الوضعية التي دامت إلى غاية بداية تحضيرات الثورة المسلحة.

خاتمة:

كانت لجنة إعانة ضحايا القمع دليل قوي على إيمان الشعب الجزائري داخل الوطن خارجه بقضيته ومساندته للفاعلين في النشاط السياسي والعسكري، ولقد استمرت الإدارة الاستعمارية في سماحها بوجود لجنة إعانة ضحايا القمع، لكنها كانت تقوم في كل مرة

بحجز كراسات الاشتراك كلما عثرت عليها عند المناضلين ومنع الأفراح التي كانت تقام على شرف المناضلين عند خروجهم من السجن.

برز نشاط لجنة إعانة ضحايا القمع في مرحلة هامة من تاريخ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان لها دور فعال في زيادة التلاحم الشعبي حول القضية الجزائرية، ورغم المضايقات الاستعمارية، فقد تواصل نشاطها بعد اندلاع الثورة المسلحة، وقد اتبعت لجنة إعانة ضحايا القمع عدة أساليب لتحقيق أهدافها يمكن إجمالها فيما يلي:

- استغلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لزيادة حماس الجماهير، وتحويل المناسبة إلى عرس وطني.
- إحياء أعياد والمناسبات الدينية لزيادة التكاثر الشعبي وجمع المزيد من التبرعات
- تجنيد الجمعيات المختلفة لصالح هذه اللجنة ودعمها ماديا ومعنويا.
- استغلال العمال الجزائريين بفرنسا لزيادة الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية وتوسيع الدعاية لصالحها.
- تنظيم الحفلات والسهرات الفنية والتظاهرات الرياضية واستغلالها لصالح القضية الوطنية.
- رفع معنويات المعتقلين من خلال توفير الدعم المادي لهم ولعائلاتهم.
- التشهير بالسياسة الاستعمارية من خلال استقبال الشخصيات المشهورة والفاعلة في مجال حقوق الإنسان للحصول على دعمها لصالح القضية الجزائرية.
- بيع اللوحات الخاصة بكل من مصالي الحاج والأمير عبد القادر للحصول على أكبر قيمة من الأموال لصالح هذه اللجنة.
- تشجيع مختلف الفئات الشعبية والشخصيات الفاعلة لحضور المحاكمات الخاصة بالمعتقلين السياسيين للضغط على الإدارة الاستعمارية.

الهوامش:

¹ أحمد بودة كان عضو باللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بين (1939-1954)، وعضو المكتب السياسي من (1939-1954)

² في مقال بجريدة L'Algérie libre بعنوان "جمعية النساء المسلمات الجزائريات تتضامن مع ضحايا القمع" جاء فيه أنه في يوم 14 جويلية 1950 وبمناسبة عيد الفطر " عيد الصغير" قامت جمعية النساء المسلمات الجزائريات ببلكور بتوزيع عدد كبير من الملابس على عائلات ضحايا القمع والأطفال المحتاجين من حي "محي الدين" المعروف بالفقر والأمراض المنتشرة داخله. وفي الساعة التاسعة والنصف مساء كانت الحشود كبيرة عند مدرسة " المرشدة" التي تمت هذه العملية، حيث اجتمع أكثر من مائة طفل مرفوقين بأمهاتهم وبعض أصدقاء الجمعية، تم تنشيط حفل بهذه المناسبة، التي وزعت فيها الملابس على الأطفال. يمكن العودة الى L'Algérie libre, AFMA, 1Juin1950, p3/4

³ الجمعية الجزائرية: جاءت كبديل عن المفوضيات المالية، حيث كان إصدار قرار إنشاء المفوضيات المالية بالجزائر المستعمرة إعلانا عن تحقيق الاستقلال الذاتي المالي للجزائر؛ مما يعني وضع مصير الجزائريين تحت رحمة المستوطنين، وقد مثلت المفوضيات المالية المرحلة الأولى من تاريخ الجمعية الجزائرية، حيث كانت قد تأسست في ظل اضطرابات خلقتها فئة المعمرين، وظلت المفوضيات المالية موجودة على الساحة السياسية إلى أن تم استبدالها بمجلس مالي موحد في 1945، لكن هذا الأخير لم يدم طويلا لأنه استبدل هو الآخر بالجمعية الجزائرية أو المجلس الجزائري في 1948 وكان السبب وراء هذا التغيير يكمن في الظروف والعوامل التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وتم حلها يوم 12 أبريل 1956، يمكن العودة الى أطروحة "الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و 1956" للأستاذة ليلي حمري، جامعة وهران، أحمد بن بلة.

⁴ Adresse : 2 Rue Rabbin Bloch

⁵ محمد الصالح ميهوبي المعروف ثوريا بمحمد الصالح بلميهوب، من القادة التاريخيين الذين فجروا الثورة في الشمال القسنطيني وأحد أهم القيادات التي عرفت المنطقة، وكان عضو في أول خلية لحزب الشعب في بلدته، وترأس خلية المنظمة الخاصة في السمنندو وهو في 18 من عمره.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

إبراهيم، لونيبي، (1999) المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، عدد6، الجزائر، منشورات م.و.د.ب.ح.ث.
أمال، علوان، (2008)، "دور الحركة الكشفية الإسلامية في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بالغرب الجزائري ما بين 1936-1954"، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران.
بن خدة، بن يوسف، (2012)، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، الطبعة الثانية، دار الشاطبية للنشر والتوزيع.

- بوعزة، بوضرياسة، (2014)، التطورات السياسية في الجزائر (1950-1954)، محطات في تاريخ الجزائر المعاصر Aleph، الجزء الأول.
- عامر، رخيعة، (1995)، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- عبد الرحمن، ابن العقون بن ابراهيم، (1986)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1947-1954)، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عبد القادر، جيلالي بلوفة، (2011)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1939-1954) في عمالة وهران، من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية، دار الألمعية، الطبعة الأولى.
- عبد القادر، وقواق، المرافعة الكبرى، (1993)، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع، المحاكمة الكبرى للمنظمة السرية بوهران في 6 مارس سنة 1951، المحاكمة السياسية بتاريخ 29 أكتوبر 1953، منشورات دحلب، 1993.
- عبد المالك، بوعريوة، (2021)، اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 01، جوان، ص ص 215-244.
- محمد، تقيّة، (2001)، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المأل، ترجمة عبد السلام عزيزي، الجزائر، دار القصبة.
- محمد، العربي الزبيري، (1984)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة.
- محمد، بلقاسم وآخرون، (2007)، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجبهة الشرقية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، طبعة خاصة، الجزائر.
- محمد، بوضياف، (2010)، التحضير لأول نوفمبر 1954، ترجمة العربي كبوية، الطبعة الأولى، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر.
- محمد، يوسف، (2002)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الطبعة الأولى، منشورات وزارة المجاهدين.
- مصطفى، سعداوي، (2006-2005)، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة 01 نوفمبر، جامعة البويرة.
- مصطفى، سعداوي، (2007)، " المؤامرة الكولونيالية " وتداعياتها المباشرة 1950-1952، مجلة المصادر، العدد 15، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية

- Jaques Simon, (1998), Messali Hadj, La passion de l'Algérie libre (1898-1974), préface de Guy Le Néouannic, Editions Tirésias.
- M'hamed Yousfi, (1986), Le complot (1954-1962), Edition E.N.A.L, Algérie.
- Mohamed Boudiaf, " La préparation du 1er Novembre 1954", Mémoire, N1, WW.W. Mémoire.dz.
- Mohamed Harbi, (1985), Le FLN Mirage et Réalité, Des origines à la prise du pouvoir 1954-1962, 2ème Ed, Ed J.A, Paris.

مركز الأرشيف بولاية وهران

- D.A.W.O, Boite N°6992, rapport du commissaire de police de Nemours à Mr le sous-préfet de Tlemcen, le 22/10/1951.
- D.A.W.O, préfecture d'Oran, SLNA, N° 805, Novembre 1951.
- D.A.W.O, préfecture d'Oran, SLNA, N483 juin 1950.

L'Algérie Libre, 1950 – 1953 :

- L'Algérie libre 25 aout 1951 « Contre la répression ; Le CSVR développe sa campagne. Des sous-comités font partout des collectes pour venir en aide à ceux qui souffrent dans les prisons ».
- L'Algérie libre 25 aout 1951, « Une œuvre nationale digne d'intérêt : Le Comité de Soutien des Victimes de la Répression, Plus de 8 millions de dépenses en faveur de 6.000 détenus, tel est le bilan du C.S.V.R. L'Action du C.S.V.R. ».
- L'Algérie libre, 22 décembre 1951, p4, « Le C.S.V.R. communique : Un bel effort du Sous –Comité de Soutien des Victimes de la répression de Souk-Ahras.
- L'Algérie libre, 22 novembre 1951, p2, « Action du C.S.V.R ; Plus de 4 millions de dépenses en faveur des détenus »
- L'Algérie libre, 8 septembre 1951, A l'Occasion de l'Aid-El- Kebir, la fédération de France du M.T.L.D, lance une campagne de solidarité en faveur des détenus politiques et de leurs familles.
- L'Algérie libre, 8 septembre 1951, p1, A l'occasion de l'Aïd El Kébir, le C.S.V.R apporte une aide substantielle à nos frères détenus.
- L'Algérie libre, 8 septembre 1951, p4, Le Comité de Soutien des Victimes de la Répression Communique ".
- L'Algérie libre, 6 octobre 1951, p1, « Le complot colonialiste d'avril 1950 se dégonfle, de nouveaux contingents de détenus sont libérés »
- L'Algérie libre, 22 novembre 1951, p2, Appel du C.S.V.R, pour une aide efficace à nos frères détenus.
- L'Algérie libre, 20 octobre 1951, « Le Comité de Soutien aux Victimes de la Répression adresse ses remerciements ».
- L'Algérie libre, 20 octobre 1951, « La vie de nos compatriotes en France ; Nos émigrés n'oublient pas leurs frères détenus politiques »
- L'Algérie libre, 17 novembre 1951, p3, « Nos émigrés aident les détenus ».
- L'Algérie libre, 22 novembre 1951, « Le verdict des « 56 » est reporté au 11 janvier 1952 » ; La volonté populaire imposera l'acquittement des patriotes de Blida ».
- L'Algérie libre, 6 juillet 1951, p3, « Adresse commune des Oulémas de l'U.D.M.A, du M.T.L.D au C.S.V.R ».

مركز الأرشفة لما وراء البحر بأكس-أن-بروفانس

FR ANOM, Boite N° 92//575-PRG, Oran, n1078, Rapport mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951

FR ANOM, Boite N° 10 CAB1-PRG n 3696, Alger, 19/06/1952 et PRG n5724, Alger, 16/10/1952

FR ANOM, Boite N° 9Cab 81, SLNA, N3206, Alger 09/12/1950.